

برشيد في يوم 16 مارس 2020

المكتب الوطني

من رئيس المنظمة المغربية
لموظفي الجماعات الترابية
إلى
السيد المحترم: رئيس اللجنة المكلفة
بإعداد النموذج التنموي الجديد



الموضوع : التقرير السنوي حول الوظيفة الجماعية

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتمكين

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بدعة جميع الفعاليات ومكونات المجتمع المغربي للإنخراط في ترسيخ الديمقراطية التشاركية والمساهمة المواطن في النقاش الوطني لتعزيز آليات النموذج التنموي الجديد.

وبناء على خلاصة اللقاءات التواصلية التي نظمتها المنظمة :

- اللقاء التواصلي الأول حول الوظيفة الجماعية تحت شعار: "الموارد البشرية وافق التنمية المحلية"

بتاريخ 16 فبراير 2019 بمقر مقاطعة سيدي مومن مدينة الدار البيضاء

- اللقاء التواصلي الثاني حول الوظيفة الجماعية تحت شعار: "الموظف الجماعية، بين دينامية الحداثة وإكراهات

التدبير" بتاريخ 20 يوليوز 2019 بمقر : الكلية المتعددة الاختصاصات مدينة تارودانت

- المجلس الوطني الأول ، دورة مدينة مراكش 2019 تحت شعار : "الموظف الجماعي ، دعامة أساسية في النموذج

التنموي الجديد" بتاريخ 05 أكتوبر 2019 بمقر : قاعة الاجتماعات بالقصر البلدي مراكش

- الملتقى التواصلي الاقليمي لفرع افران انعقد بتاريخ 02 نونبر 2019 بمقر المركب الثقافي بمدينة ازو

- وبعد إستخلاص عدد من المحطات المهنية، وتشخيص عدد من الإكراهات التي واجبت أشغال التأسيس بمدينة برشيد

بتاريخ 06 أكتوبر 2018 ، وكذا برنامج تأسيس الفروع بمتعدد وطنی بربوع المملكة المغربية، وتنظيم عدد من

الأنشطة واللقاءات التشاورية ومهام المنسقين على الصعيد الجهوي والإقليمي:

- تأسيس فرع افران : 16 مارس 2019
- تاريخ تأسيس فرع شفشاون : 28 أبريل 2019
- تاريخ تأسيس فرع تارودانت : 03 غشت 2019
- تاريخ تأسيس فرع الصويرة : 29 فبراير 2020
- تاريخ تأسيس فرع أسفى : 14 مارس 2020

تتشرف المنظمة المغربية لموظفي الجماعات الترابية omfoct، أن ترفع إلى سعادتكم التقرير السنوي 2019 التالي:

- في إطار مساهمة الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية للمشاركة في السياسات العمومية والنهوض بمختلف مجالات التنمية، وتفعيل آليات الحوار والتشاور والترافع والمبادرة الإقتصادية وفقاً للمكتسبات الدستورية للمجتمع المدني، التي ينص عليها الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتفعيل آليات دستور المملكة المغربية 2011 وخاصة الفصول أرقام: 12 و 13 و 14 و 15 و 33 و 139 و 146 و 168 و 169 و 170 و 171.

- ونظراً لدور التعاون الجماعي للارتفاع بالتسخير الإداري والمالي والإجتماعي طبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات وخاصة المادة 127، والقانون التنظيمي رقم 112-14 المتعلق بالعمالات والأقاليم وخاصة المادة 121، والقانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة رقم 129 من أجل إخراج نظام أساسى لموظفي الجماعات الترابية منصف ومحفز ومتناوب عليه.

- وإنسجاماً مع المبادئ والأهداف العامة المسطرة في القانون الأساسي للمنظمة المغربية Omfoct للمساهمة في تخليق الحياة المهنية وصون الحقوق المكتسبة لموظفي الجماعات الترابية بمختلف أقاليم وعمالات وجهات المملكة المغربية، حيث تسعى لترسيخ أسس التواصل مع مختلف فئات الموظفين وتعزيز دورهم الجماعي في إطار منظومة الحقوق والواجبات، والجهودات التي مافتتت تقوم بها الموارد البشرية باعتبارها دينامية الإدارة الترابية ومحوراً أساسياً لتدبير مهام المصالح الجماعية وتنفيذ مختلف الأشغال المالية والإدارية والتقنية.

1- الحريات العامة :

طبقاً للأهداف العامة للمنظمة ومبادئها الكونية المسطرة في القانون الأساسي للمساهمة في تفعيل الأدوار الطلائعية للمجتمع المدني التي ينص عليه دستور المملكة المغربية وخاصة الفصول: 13-14-15-36-39، وطبقاً للظهير الشريف رقم 1.02.206 الصادر في 12 جمادي الأولى 1423 هـ (الموافق 23 يوليوز 2002م) بتنفيذ القانون رقم 75.00 المغير والمتم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 03 جمادي الأولى 1378 هـ (الموافق 15 نوفمبر 1958 م) كما تم تتميمه وتعديلاته بناء على القانون رقم 07.09 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.09.39 بتاريخ 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009) وخصوصاً المادة الخامسة.

طبقاً لمنشور السيد الوزير الأول رقم 28/99 الصادر في 5 نونبر 1999 المتعلق باستعمال القاعات العمومية من طرف الجمعيات والأحزاب والنقابات.

يثمن المكتب الوطني للمنظمة التفاعل الإيجابي للحكومة المغربية ومختلف السلطات ، وينوه بوسائل الإعلام الوطنية ونساء ورجال الصحافة الورقية والموقع الإلكترونية، وإنفتاحها على الحريات العامة ، والتعاون مابين المنظمة وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات ومختلف الشركاء وفي مقدمتهم:

- مؤسسة وسيط المملكة المغربية
- الشبكة المغربية لمؤسسة أنا ليند
- اللجنة الأوروبية لتكوين وفلاحة
- مصالح السلطة والجماعات الترابية

تأخر صدور النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية الذي تنص عليه المادة رقم 127 في القانون التنظيمي رقم 111-14 المتعلق بالجهات، والمادة رقم 121 في القانون التنظيمي رقم 14-112 المتعلق بالعمالات والأقاليم ، والمادة رقم 129 في القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، من أجل العمل على إخراج نظام أساسي منصف ومحفز ومتناوض عليه. مما يستجيب وطموحات الموارد البشرية بمختلف الجماعات الترابية، حيث ينتمي الفوارق الأجر بينهم وباقى موظفي قطاعات الوظيفة العمومية عامة، وبينهم وباقى موظفي المديريات التابعة لوزارة الداخلية خاصة.

تأخر صدور القانون التنظيمي لمديري المصالح والعمل بالمنشور الوزاري رقم 51 بتاريخ 31 دجنبر 2015 حول تعين المديرين العامين للمصالح ومديري المصالح بالجماعات الترابية بصفة مؤقتة الى حين صدور القانون التنظيمي لمدير المصالح، مما يسجل غياب الديمومة في قرار هذا التعين المؤقت الذي يخصي المؤسسة السابقة للكاتب العام للجماعة مثلا، ويعطي فرصة لعدم تفعيل مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص في بعض حالات تدخل رؤساء بعض المجالس المنتخبة.

اصدار مرسوم رقم 2.15.770 صادر في 5 ذي القعدة 1437 (9 غشت 2016) بتحديد شروط وكيفيات التشغيل بموجب عقود بالادارات العمومية، الذي يستند الى الفصل 6 مكرر، الذي ادرج في القانون الأساسي للوظيفة العمومية ، الذي يعتبره الموظفون تراجعا في مجال استقرار العمل من جهة، وقد يكون محاولة لخلق صراع طبقي في الجماعات الترابية بين فئتين من العاملين: من جهة الموظفين، ومن جهة اخرى الاجراء المعينين بعقود وقد تخلو لهم صلاحيات مؤقتة او مهام استثنائية لتسخير مصالح او تنفيذ مسؤوليات ومهام.

تنفيذ القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه حد السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون المستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدني الى 63 سنة، الذي أقر دعم الصندوق المغربي للتقاعد بالرفع من نسبة الاقتطاع من الاجرة الشهرية ووصلت الى 14% مع بداية سنة 2019 ، كما انه تم الرفع من الحد الادنى للتقاعد النسبى من 15 الى 18 بالنسبة للموظفات ومن 21 الى 24 سنة بالنسبة للموظفين، مع احتساب فقط ثمانية سنوات الاخيرة لتصفية المعاش.

حذف السلاليم الدنيا واعادة الترتيب التي تميزت ببعض الاثار السلبية على عدد من الموظفين ، فتطبيق المرسوم رقم 062-2-10-2 صادر في 30 من ربيع الاول 1431 (17 مارس 2010) بسن تدابير استثنائية للترقية في الدرجة لفائدة الموظفين المنتسبين إلى الدرجات المرتبة في سالم الأجر من 1 إلى 4 (ج. ر. عدد 5826 بتاريخ 15 ربيع الآخر 1431 - فاتح أبريل 2010) ضمن حقوقا لفئة من الموظفين ، الا انه سلبا حقوقا مكتسبة لاغلبية من فئات الموظفين. بإعادة الترتيب في درجة "المساعد التقني" مثلا، تم تجميع كل من درجات (عون مصلحة وعون الخدمة مع درجات رسام ومسير اوراش...) مما يسجل اقصاء في حقهم وهم من فئات التقنيين المتخرجين من مراكز التكوين بوزارة الداخلية. كما ان درجة "المساعد الاداري" تتضمنت فئات "الكاتب الاداري" دونما الاشارة الى "الكاتب الاداري للحالة المدنية" الذين يعتبرون من خريجي مراكز التكوين بالحالة المدنية. حيث تم تنفيذ قرارات اعادة الترتيب في اقصاء تام لحاملي دبلومات مراكز التكوين بوزارة الداخلية، ودونما معيار للمستويات الدراسية وخصوصا حاملي البакلوريا وتم تصنيفهم ضمن فئات مماثلة لحاملي رخص السيادة مثلا.

تأخر اخراج مؤسسة للنهوض بالاعمال الاجتماعية الذي يعتبر من المطالب الاجتماعية الملحة، نظرا لان الموارد البشرية دينامية الجماعات الترابية ورافعة تدبير مصالح الشأن المحلي و مختلف الشؤون الادارية والمالية والتقنية. وعرفت تطورا مهما منذ تأسيس قطاع الجماعات المحلية سنة 1959، فهي تكاد تتعذر 150 الف موظف وموظفة وتعتبر ثاني قطاع مهم بعد قطاع التعليم . حيث تضاعفت الجماعات من 801 جماعة سنة 1959 الى 1503 جماعة ترابية سنة 2015 مع الانتخابات الجماعية 4 سبتمبر 2015 .

ما يستوجب الانكباب على اخراج القانون التنظيمي لمؤسسة الاعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ، بهدف دعم الاعمال الاجتماعية وتحفيز مختلف الانشطة والمهام الاجتماعية على غرار باقى المؤسسات التي يتتوفر عليها موظفو قطاعات الوظيفة العمومية عامة وموظفو مديريات وزارة الداخلية خاصة.

3- الوضعية الإدارية والمالية :

بعد فترة الانتخابات 05 شتنبر 2015 التي خولت صلاحيات جديدة لرؤساء مجالس الجهات والإقليم والعمالات والجماعات ومعها بدأت تنامي سلطة الادارة لدى بعض الرؤساء المنتخبين، وطبقاً للقانون التنظيمي 113.14 و 113.11 فان توسيع هذه الصلاحيات لمن شانه ان يساهم في تعزيز دور الامركزية والمشاركة في القرار للنهوض بالجماعة الترابية، لتدبير الشأن الجماعي ادارياً ومالياً وانجاز مشاريع التنمية المحلية.

وحيث نوه بالتعاون المشترك مع مؤسسة وسيط المملكة المغربية، وعدد من رؤساء المجالس ورجال السلطة والتفاعل الايجابي مع مراسلات وطلبات التدخل التي تحيلها المنظمة المغربية قصد التدخل والموازنة ودراسة الشكايات. فانه يتم تسجيل بعض الحالات الاستثنائية لبعض المنتخبين في بعض الجماعات، الذين يستعملون سلطة الادارة واستغلال النفوذ للاجهاز على الحقوق المكتسبة لبعض الموظفات والموظفين، تنافي والتصوّص المنظم للوظيفة الجماعية، حيث اقدم البعض منهم على اصدار قرارات التوفيق او العزل او عقوبات تأديبية مع بعض الاختلالات في هيئات ومضمون القرارات ، ودونما احترام المسطرة الادارية الخاصة بالمجلس التأديبي، مما يؤشر لمزيد من الاحتقان الاجتماعي ويکاد يكون عائقاً امام مردودية الموارد البشرية، وهو ما يؤثر على مؤشر التنمية المحلية.

ومن هذه الحالات التي لازالت اثارها مستمرة وتستمر معها تظلمات الموظفين المتضررين ومنهم ذوو مؤهلات وكفاءات ومستويات دراسية عليا واقمية في المهنة والمهمة وأفواز هرة حياتهم في الادارة الجماعية، ونذكر منها :

- عدم تسوية حاملي الشواهد وعدم الالاماج وفقاً للشواهد والديبلوم
- اصدار قرار العزل والتوفيق والقطع من الاجرة والانتقال التعسفي
- تدخل بعض الاعضاء المنتخبين في مهام التسيير وشؤون الموظفين
- تعيين الفئات الصغرى والمتوسطة في مهام جماعية وتنفيذهم لمهام جسام دون تكوين ودون تعويض
- تحمل الموظفين من درجة المساعد الاداري والمساعد التقني لمهام التفويض وتنفيذ مهام المسؤولية
- تأخر بعض الجماعات في صرف الأجرة الشهرية ومستحقات الترقية وامتحان الكفاءة المهنية
- تماطل بعض الجماعات في تسوية الوضعية الادارية والمالية المترتبة عن تنفيذ الاحكام القضائية
- إقصاء الموظفين الموظفين عين رهن الاشارة من التعويضات والتعويض عن المناطق النائية
- حذف الاعتمادات المالية الخاصة بالتعويضات عن التنقل والأعمال الشاقة وال ساعات الإضافية والتكون المستمر

4- الوضعية الاجتماعية :

- غياب التواصل مابين المصالح الجماعية ومؤسسات صناديق التقاعد والتعاضدية ومؤسسات القروض
- تأخر تسوية الملفات الخاصة بالتعاضدية والصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
- تأخر تسوية الوضعية المالية لقرارات الموظفين المحالين على التقاعد ورصيد الوفاة
- صعوبة مساطرة الإلحاد والانتقال ونقل المنصب المالي
- انتشار وضعية الوضع رهن الاشارة واستغلالها من طرف بعض الرؤساء

5- مذكرات وراسلات المنظمة المغربية :

- ايداع مذكرة مطلبية الى السيد رئيس الحكومة المغربية بتاريخ 01 أبريل 2019
- حول مشروع النظام الاساسي وطلب تسوية عدد من الملفات الادارية والمالية والاجتماعية
- طلب التسوية الشاملة للموظفين حاملي الشواهد الى السيد رئيس الحكومة المغربية
- ملتمس حول إحداث اليوم الوطني للموظف الجماعي
- إحداث "مبادرة التواصل" لشؤون الحالة المدنية
- اجتماعات مع ممثلي مؤسسة وسيط والسلطات الإقليمية
- إحداث إستمارات الكترونية للتواصل ومعالجة الوضعية الادارية والمالية والتجمع العائلي ووضعية ذوي الاعاقة
- طلبات التدخل لدى المصالح الوزارات ومؤسسة وسيط والسلطات المختصة
- اعداد برامج مشتركة مع مؤسسات وهيئات وطنية ومنظمات غير حكومية
- اعداد دراسات وأبحاث حول الوظيفة الجماعية

حصيلة مبادرة الاستثمارات الالكترونية للتواصل مع موظفي الجماعات الترابية خلال سنة 2019

العدد الاجمالي للطلبات (922 طلب) موزعة كاملي :

- عدد طلبات المؤازرة من حاملي شهادة الماستر والاجازة والتقني = 800
- عدد طلبات المؤازرة من حاملي شهادة الدكتوراه = 03
- عدد طلبات الانتقال والتجمع العائلي = 68
- عدد طلبات الموظفين والموظفات ذوي الإعاقة = 16
- عدد أعضاء مبادرة "التواصل لشؤون الحالة المدنية" = 35 ضابط وموظف وموظفة

مؤشر التواصل مع السلطات والمؤسسات :



- طلبات التدخل الموجهة إلى الحكومة المغربية السيد الوزير الأول والصادرة الوزراء
- طلبات التدخل الموجهة إلى مؤسسة الوسيط
- طلبات التدخل الموجهة إلى المصالح الجماعية والسلطات الإقليمية والجهوية
- طلبات تدخل مؤسسة وسيط المملكة المغربية :
 - 02 مندوبيّة جهة الدار البيضاء سطات
 - 01 مندوبيّة جهة سوس ماسة بأكادير
 - 04 مندوبيّة جهة مراكش آسفي
 - 01 مندوبيّة فاس مكناس
- إجتماع لدراسة ملف تظلم إداري بمقر عمالة إقليم سطات
- لقاءات وإجتماعات تشاورية مع عدد من الشركاء والمؤسسات

6- حالات التدخل لدى وزارة الداخلية والسلطات الجهوية والإقليمية ومؤسسة الوسيط

بناء على طلب المؤازرة ونسخ من الشكایات والوثائق والقرارات

- 1- عباس الاصيلي جماعة سيدي العابدي إقليم سطات
- 2- حسن الملانكي جماعة البروج إقليم سطات
- 3- كريم جلول جماعة بني بونصار إقليم الحسيمة
- 4- خديجة أقديم جماعة دار الجامع إقليم الحوز
- 5- سالم باتي جماعة الزاك إقليم أسا الزاك
- 6- إبراهيم البعمراني جماعة التمسية إقليم إنزكان
- 7- فاطمة الزهراء بوطوير جماعة اوطاط الحاج إقليم بولمان
- 8- موظفو الجماعة الترابية أوطايو عبان إقليم تاونات
- 9- خديجة البروضوا جماعة لحسينات إقليم الصويرة
- 10- موظفو الجماعات الترابية إقليم شفشاون
- 11- وحوريّة بولعناسج جماعة لحسينات إقليم الصويرة
- 12- عبدالحق المساوي جماعة تيداس إقليم الخميسات
- 13- مونة العلامي جماعة تولال إقليم مكناس
- 14- البشير بن سالم جماعة بويزكارن إقليم سيدي افني
- 15- عبدالهادي إيك جماعة ترميك إقليم ورززات
- 16- احمد الناصري جماعة قلعة بوقرة إقليم وزان
- 17- نادية خليلي جماعة قلعة السرااغنة إقليم قلعة السرااغنة
- 18- حميد السالمي جماعة قلعة السرااغنة إقليم قلعة السرااغنة
- 18- بهيجة المتوكل جماعة قلعة السرااغنة إقليم قلعة السرااغنة
- 19- عبدالجليل القر جماعة قلعة السرااغنة إقليم قلعة السرااغنة
- 20- مبارك بحبوحي جماعة سيدي اسماعيل إقليم الجديدة
- 21- موظفو مجلس المدينة الدار البيضاء
- 22- موظفو الجماعة الترابية الدروة إقليم برشيد
- 23- محمد حقي جماعة خريبكة إقليم خريبكة
- 24- محمد بنشرقي جماعة السعیدات إقليم شيشاوة
- 25- تظلم الاخت نزهة فاتح من الجماعة الترابية افران